فلا يقدح فيما نحن فيه لان العلة التامة ليس من لوازمها
ان يكون كل واحد من اجزائها موثرا في المعلول حتى يلزم
من انتفاء الفاد في التعريف فتدبر واعلم انه لو قال
العلة التامة تمام ما يتوقف عليه وجود الشي بمعنى انه لا يكون
وراده شي يتوقف عليه المعلول لكان اولى ليلا يتوجه اليه
عليه النقض بالعلل التامة البسيطة على ما قيل **والمعلول**
هو في اللغة مصدر علله اي سقاه سقيا بعد سقي وفي
اصطلاح اهل المناظرة عبارة عن معنى اخر **وهو يقين**
علة الشي والظاهر ان المراد بالعلة ههنا ما يكون علة واسطة
في حصول التصديق بما هو مطلوب لا علة تحقق الشي
وما يتوقف هو عليه بحسب الخارج كما يقال في فهم
فلان يعلل اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو
مطلوب منه وقد يكون تلك الواسطة مع ذلك علة
لتحقق النسبة في الواقع ايضا كما هو البرهان اللمي الذي
يفيد اللمية في الذهن والخارج لقولنا هذا متعفن
الاخلاط فهو محموم فهذا محموم وقد لا يكون كذلك بل يكون
علة بحسب العلم والتصديق فقط كما في البرهان الاني الذي
يفيد انية النسبة في الواقع دون لميتها فيه كقولنا هذا محموم
وكل محموم فهو متعفن الاخلاط ينتج ان تحقق هذا متعفن
الاخلاط **والملازمة** واللزوم والتلازم والاستلزام كلها بحسب
اصطلاحهم بمعنى واحد وهي **كون الحكم مقتضيا لاخر** اقتضا

ضروريا

ضرورة لا اتفاقيا كما في قولنا كلما كان الشي انسان كان
حيوانا **والحكم الاول** اي المقتضي هو الملزوم **والحكم**
الثاني اي المقتضى **هو اللازم** وانما خص التعريف
بالملازمة بين الاحكام اما لانه ما يقع بين المفردات
من اللزوم ليس بمعتبر عند اهل الاصطلاح واما
لانه لا ينفك التلازم بينها عن التلازم بين الاحكام
فكانه انما تعرض لما هو محط الفوائد من اطراف الملازمات
واحال ما يعلم منه بالمقايسة على المقايسة ونقل عن
الامام الرازي تمسك في اللزوم وهو انه لو لزم الشي شيا
لكان ذلك اللزوم معدوما في الخارج او موجودا فيه
لا سبيل الى شي منهما اما الى الاول فلانه لا فرق بين
الملازمة العدمية وعدم الملازمة لانه لو لم يكن
كذلك لوقع التمايز بين العدميات وهو محال لان التمايز
من خواص الموجودات واما الى الثاني فلانه لو كان
الملازمة بين الشيئين موجودة لكانت مغايرة لهما
البتة لامكان تعقلهما بدونها ولانها نسبة والنسبة لا بد
ان تكون مغايرة للطرفين ورد لا يخلو اما يلزم تلك الملازمة
لاحدهما ام لا فان الاول الكلام الى تلك الملازمة الثانية
ويلزم التسلسل بين الملازمات الموجودة في الخارج وان كان
الثاني يمكن ارتفاعها عن الملازمات وهو لا يكون الا بجواز
الانفكاك بينهما فيلزم فيه ان عدم اللزوم يلزمه فرض تحقق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)